الفصل الرابع

مقاربة النص في اللسانيات الوظيفية

المبحث الأول: النحو الوظيفي، المبادئ، والنماذج

المبحث الثاني: مقاربة النص عند أحمد المتوكل، أساسها، وطبيعتها

النحو الوظيفي:
المبادئ والنماذج

ما قبل الوظيفية:

اللغة -بحسب تشومسكي- هي الوسيلة إلى معرفة كُنه الملكة اللغوية، معرفة بنيتها، ومكوناتها، وطريقة عملها. وقد شُبهت العلاقة بين اللغة والملكة اللغوية بالعلاقة التي بين الشمس والأشعة الصادرة عنها؛ فمن خلال هذه الأشعة يكتشف علماء الفيزياء كنه الشمس، بنيتها، ومكوناتها، وطريقة عملها، وكما أن الأشعة تحمل مكونات مصدرها، ومعلومات وافية عنه، فكذلك اللغة التي تصدر عن الملكة اللغوية تحمل مكونات مصدرها، ومعلومات وافية عنه. غير أن الأشعة واللغة حين يصدران من مصدريهما فإنهما معرضان لأن تعلق بهما آثار خارجية، ليست من صميم مكوناتهما؛ لذلك على الفيزيائي واللساني أن يبعدا تلك الآثار الخارجية عن (الأشعة واللغة) في أثناء التحليل والدراسة؛ حتى لا يدرس الفيزيائي عناصر علقت بالأشعة ويحسبها منها، فينعكس ذلك على فهم الشمس، ولا يدرس اللساني عناصر علقت باللغة ويحسبها منها، فينعكس ذلك على فهم الملكة اللغوية. وبناءً على هذا الفهم حصر تشومسكي اللغة في جمل مجردة عن الاستعمال وملابساته، ومجردة عن العوامل النفسية أو الاجتماعية أو غيرهما، وأصبحت دراسة الجمل المجردة هي السبيل إلى معرفة الملكة اللغوية[1].

---

(1) ينظر: لسانيات النص في ضوء نظرية النحو الوظيفي الخطابي (بحث) 1، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب 22-24.

ولتحقيق ذلك حدد تشومسكي موضوع اللسانيات في متكلم/مستمع مثالي، ينتمي إلى جماعة لغوية متجانسة تمام التجانس، ويعرف لغته معرفة جيدة، ولا يتأثر -حينما يمارس معرفته اللغوية في ظروف الإنجاز الفعلي- بقيود غير واردة نحويا، كالأخطاء وقصور الذاكرة والشرود. وهذا يعني أن مجال البحث اللساني يجب أن يقتصر على التراكيب المجردة؛ لأن هذا التجريد يساعد -في نظر تشومسكي- على اكتشاف المبادئ التفسيرية العميقة التي تبين كيفية قيام النحو بتوليد الجمل، وبذلك أصبحت قدرة المتكلم النحوية مدار البحث اللساني التوليدي. أما الإنجاز (استعمال اللغة) فعدّه التوليديون مصدرا للكشف عن طبيعة القدرة، ولكنه لا يمكن أن يشكل موضوع اللسانيات الحق، إذا أريد للسانيات أن تكون علما جادا[1].

إن هذا الإسراف في التجريد ولّد ردة فعل عند الباحثين[2]، فاعترضوا على هذا المنهج وشككوا في جدواه، فدعوا إلى ضرورة توسيع مجال اللسانيات، ليشمل مظاهر تداولية وخطابية، وهذا لن يتحقق ما لم تُدرس اللغة في سياق استعمالها.

ومن العوامل التي أسهمت في بلورة هذا التوجه اللساني وجود جهود سابقة، كجهود أعلام مدرسة براغ، وفيرث، وغيرهم، كانت قد مهدّت لبحث العلاقة بين بنية اللغة ومختلف استعمالاتها. وسرعان ما أصبح يتضح لكثير من اللسانيين أن دراسة الجمل بمعزل عن سياقها الطبيعي وعن متكلميها اختيار منهجي غير سليم، ولم يعد من اللائق العمل به، ذلك لأن عزل الجمل عن سياقها يثير شكوكا

---

(1) ينظر: لسانيات النص في ضوء نظرية النحو الوظيفي الخطابي 3، والنص والخطاب والاتصال 22-27

(2) بدأت إعادة النظر في الإطار التوليدي نفسه، لذلك تخلصت هذه النظرية في نماذجها المتأخرة (البراغمانتاكس أو الدلالة التوليدية، والتركيبات الوظيفية) من الاعتراضات التي وُجهت بها، نعم لقد تجنب تشومسكي -في مرحلة أولى- الحديث عن قواعد استعمال اللغة؛ وذلك بهدف ترسيخ فكرة أن استعمال اللغة ليس إلا تحقيقا ناقصا لنسق نحوي؛ لكن تشومسكي -وبعد أن كسب هذا الرهان- لم يجد بأسا من بحث العلاقة بين قواعد النحو وقواعد الاستعمال، ومن الاعتراف بوجود قدرة تداولية إلى جانب القدرة النحوية. ينظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري 101، 113

بحروض واقعيتها من جهة، ويتجاهل أثر السياق التواصلي في تحديد بنية هذه الجمل من جهة أخرى. فاللغة التي تصل إلى يد اللساني، وينصرف إليها بالوصف والتفسير ليست لغة بريئة من الاستعمال[1].

اللسانيات الوظيفية:

يميز مؤرخو البحث اللساني بين تيارين رئيسين: تيار (صوري) يقف في دراسته للغات الطبيعية عند بنيتها، ولا يكاد يتعداها، وتيار (وظيفي) يحاول وصف بنية اللغات الطبيعية بربطها بما تؤدّيه هذه اللغات من وظائف داخل المجتمعات البشرية[2].

تنظر النظريات الصورية (البنيوية والتوليدية) إلى اللغة على أنها نسق مجرد (أو مجموعة من الجمل المجردة) يؤدي مجموعة وظائف، أهمها (التعبير عن الفكر)، أما النظريات الوظيفية فإنها تعد اللغة وسيلة للتواصل الاجتماعي، أي إنها تنظر إلى اللغة على أنها نسق رمزي، يؤدي مجموعة وظائف، أهمها وظيفة (التواصل)[3].

ويتضح الفرق أكثر بين هذين الصنفين حين نعلم أن النظريات الوظيفية تنطلق من فرضية أن بنية اللغات الطبيعية لا يمكن أن توصف خصائصُها وصفا ملائما إلا إذا رُبِطت هذه البنية بوظيفة التواصل، أما النظريات غير الوظيقية فإنها تنطلق من مبدإ أن اللغة نسق مجرد يمكن وصف خصائصه من دون اللجوء إلى وظيفته. أي إن الوظيفيين يستبعدون إمكانية وصف العبارات اللغوية الوصفَ الملائم ما لم تُراعَ -في هذا الوصف- الطبقات السياقية المحيطة باستعمال هذه العبارات، في حين أن غير الوظيفيين يستسيغون وصفَ خصائص العبارات اللغوية بمعزل تام عن سياقات استعمالها[4].

---

(1) ينظر: لسانيات النص في ضوء نظرية النحو الوظيفي الخطابي 5

(2) ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي 19

(3) ينظر: اللسانيات الوظيفية- مدخل نظري 15

(4) ينظر: اللسانيات الوظيفية 15

ومن وجوه الفرق بين هذين الصنفين من النظريات أن "(قدرة) المتكلم - السامع، في رأي غير الوظيفيين، معرفتُهُ للقواعد اللغوية الصرف (القواعد التركيبية والدلالية والصوتية)، أما (القدرة)، في رأي الوظيفيين، فهي معرفة المتكلم للقواعد التي تمكّنه من تحقيق أغراض تواصلية معينة بواسطة اللغة. القـدرة، إذن، حسب الوظيفيين (قدرة تواصلية) تشمل القواعد التركيبية والقواعد الدلاليـة والقواعد الصوتية والقواعد التداولية"[1].

كما ينظر اللسانيون غير الوظيفيين إلى الكليات اللغوية على أنها مجموعة من المبادئ العامة المتعلقة بالخصائص الصورية (التركيبية والصوتية والدلاليـة) للغة الطبيعية يُفطر عليها الطفل، أمّا الوظيفيون فينظرون إلى هذه المبادئ علـى أنها مبادئ تربط بين الخصائص الصورية للغة الطبيعية ووظيفة التواصل. فالكليـات، عند غير الوظيفيين، كليات صورية، وعند الوظيفيين كليات صورية-وظيفيـة[2]؛ ولهذا تحاول اللسانيات الوظيفية بناء نحو كلي ينطلق من مبدإ الوظيفيـة القاضـي بترابط بنية اللغة ووظيفة التواصل، وتبعية البنية للوظيفة[3]؛ لأن "ما يجمـع بيـن اللغات مجموعة من الوظائف، تأتلف اللغات أو تختلف في التراكيب التي يُتوسّل بها في تحقيق هذه الوظائف"[4].

وهذا يعني أن الوظيفية تنطلق في تحليلها اللغوي من ثلاثية أساسية: التراكيب والدلالة والتداولية، غير أن المستوى التداولي يحتل -فيها- موقعا مركزيـا؛ لأنـه يحدد، والمستوى الدلالي، الخصائصَ المُمثَل لها في المستوى التركيبي-الصرفي، أما في النظريات غير الوظيفية فليس لهذا المستوى -إن وجد- إلا أثر تأويلي بـالنظر إلى المستوى التركيبي-الصرفي[5].

إن الجوانب التداولية التي جعلتها اللسانيات الوظيفية الركيزة الأساسـية في التحليل اللغوي لم تكن من اكتشاف الوظيفيين؛ وإنما استعارها الوظيفيـون مـن

---

(1) المصدر نفسه 15
(2) المصدر نفسه 16
(3) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 60
(4) ينظر: المنحى الوظيفي 35
(5) اللسانيات الوظيفية 16

التيار الفلسفي المسمى (فلسفة اللغة العادية)، حيث عولجت الظواهر التي من قبيل الإحالة، والأفعال اللغوية، والاستلزام الحواري، وغيرها. وكانت الأبحاث التي قدمها أوستن، وسيرل، وغرايس في هذا الإطار المصدر الرئيس الذي نهل منه الوظيفيون(1).

ولم يكتفِ اللسانيون بمجرد اقتراض هذه المفاهيم، بل حاولوا دراسة جوانب أخرى من تداوليات اللغات الطبيعية، تلك الجوانب التي أغفلها فلاسفة اللغة العادية، كالجوانب المرتبطة بالبنية الإخبارية للجملة، أي العلاقات التداولية بين مكونات الجملة، كالمحور، والبؤرة، والمبتدإ، والذيل، والمنادى، والمعطى الجديد.

ولابدّ من الإشارة إلى أن اللسانيات الوظيفية تندرج في إطارها مجموعة نظريات، كالنظرية النسقية (النحو النسقي)، ونظرية الوجهة الوظيفية للجملة، ونظرية التركيب الوظيفي، ونظرية النحو الوظيفي.

ومن بين هذه النظريات جميعا سيُخصَّص الحديث -هنا- للنظرية الأخيرة، نظرية النحو الوظيفي؛ وذلك لسببين:

الأول: أن نظرية النحو الوظيفي هي النظرية الوحيدة التي وُجِد في الثقافة العربية من يكتب عنها، ويتابعها، بل ويطوِّرها، ويطبِّقها على قضايا اللغة العربية، وهو الباحث أحمد المتوكل.

الثاني: أن نظرية النحو الوظيفي خضعت لإعادة نظر مستمرة، كان من نتائجها أن انتقل البحث الوظيفي من مجال الجملة إلى مجال النص.

نظرية النحو الوظيفي:

يُعدُّ الباحث الهولندي سيمون ديك المؤسس الحقيقي لنظرية النحو الوظيفي، وكان كتابه (functional grammer) المنشور سنة 1978 بمثابة الأساس المنهجي لهذه النظرية.

يعتمد النحو الوظيفي على مجموعة من المبادئ، أهمها(2):

---

(1) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية 10 وما بعدها، واللسانيات الوظيفية 137-139

(2) ينظر: المصدر نفسه 32

1- أن للغة الطبيعية بنية (تركيبية-صرفية ودلالية)، ووظيفة، هي وظيفة التواصل. وأن طبيعة هذه الوظيفة هي التي تحدد -إلى حدّ بعيد- خصائص البنية.

2- تُنتج البنية التركيبية-الصرفية عن تفاعل ثلاثة أنواع من الخصائص: الخصائص التداولية، والخصائص الدلالية، والخصائص التركيبية.

3- هناك ثلاثة أنماط من الوظائف (العلاقات) بين مكونات الجملة: وظائف دلالية (المنفذ، والمتقبل، والمستقبل، والأداة، والزمان، والمكان وغيرها)، ووظائف تركيبية (الفاعل، والمفعول)، ووظائف تداولية (المبتدأ، والذيل، والمحور، والبؤرة).

4- لا توجد علاقة مباشرة بين مستوى البنية الدلالية ومستوى البنية الصرفية- التركيبية، بل إن المستويين يرتبطان عن طريق مستوى ثالث، مستوى البنية الوظيفية. وهذا يعني أن الجملة تُشتق عن طريق نقل البنية الدلالية إلى بنية صرفية-تركيبية عبر بنية وظيفية لا العكس.

ومما تجدر إليه الإشارة أن تلك المبادئ متبناة في جميع النظريات الوظيفية، إلا أن نظرية النحو الوظيفي تتميز بربط هذه المبادئ بمفهوم الكفاية التفسيرية المُكوّنة من ثلاث كفايات مترابطة متكاملة، هي:

الكفاية التداولية: يسعى النحو الوظيفي إلى استكشاف خصائص العبارات اللغوية المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات، وأن يكون هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي. فلا يجوز التعامل مع "العبارات اللغوية على أساس أنها موضوعات منعزلة، بل على أساس أنها وسائل يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معيّن، في إطار سياق تحدّده العبارات السابقة، وموقف تحدده الوسائط الأساسية لموقف التخاطب"(1)، ولتحقيق هذا المطمح وُضع مستوى تمثيلي مستقل للوظائف التداولية.

---

(1) المنحى الوظيفي 64

الكفاية النفسية: وتشمل -كما يرى سيمون ديك[1]- نماذج الإنتاج ونماذج الفهم، تحدد الأولى الكيفية التي بمقتضاها يبني المتكلم العبارات اللغوية وينطقها، أما الثانية فتحدد كيفية تحليل المخاطَب للعبارات اللغوية وتأويلها. وسعيا لتحقيق الكفاية النفسية وضع النحو الوظيفي أساسا منهجيا مفاده أن إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق عبر الصياغة، كما هو موضح في الترسيمة الآتية:

قصد ← **صياغة** ← **نطق**

ولأن الكلام المنطوق هو صياغة لقصد المتكلم أو تجسيد له فلا مكان في نظرية النحو الوظيفي لقواعد الحذف والتقدير، والنقل وغيرهما.

الكفاية النمطية: يرى التوليديون أن هناك نحوا كليا يمثل للملكة اللغوية العامة، ويحكم جميع اللغات الطبيعية. وفي موازاة ذلك ظهر توجه لساني شكك في جدوى النحو الكلي، ونادى بضرورة وضع أنحاء نمطية خاصة، نظرا لخصوصية كل لغة، ومنعا من إسقاط خصائص لغة معينة على باقي اللغات. أمّا الوظيفيون فوقفوا موقفا وسطا، فرضته عليهم منطلقاتهم النظرية من جهة، وضرورات العلم وثوابته من جهة أخرى؛ فلأن الوظيفية تنطلق من دراسة اللغة في الاستعمال، فإن هذا يفرض عليها مراعاة خصوصية كل لغة ضمن استعمالاتها، ومن ثَمَّ مراعاة نمط كل لغة، وفي مقابل ذلك تفرض الضرورة العلمية على كل نظرية أن تتحلى بعنصر الشمولية، وتحصيل أكبر قدر ممكن من الانطباقية على أكبر عدد ممكن من أنماط اللغات[2].

نماذج نظرية النحو الوظيفي:

1 - النموذج ما قبل المعيار (النواة)

وتُشتق الجملة في ضوء هذا النموذج ببناء ثلاث بنيات، تحكمها ثلاثة أنماط من القواعد:

---

(1) ينظر: المنحى الوظيفي 66

(2) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 11-12، والمنحى الوظيفي 69

البنية الحملية، وتحكمها القواعد الأساس.

البنية الوظيفية، وتحكمها قواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية.

البنية المكونيّة، وتحكمها قواعد التعبير.

تتكون قواعد (الأساس) من مجموعتين، تسهمان معا في بناء البنية الحملية[1]:

أ- المعجم، ويقدم المفردات الأصول التي يتعلمها المتكلم كما هي قبل استعمالها.

ب- بقواعد تكوين المحمولات، وتتكفل باشتقاق المفردات الفروع من المحمولات الأصلية، كصيغ أفعال المطاوعة، وأفعال المشاركة، والاتخاذ، والطلب وغيرها، إلى جانب المصادر وباقي المشتقات الأخرى، فهذه المفردات، أو المحمولات يكوّنها المتكلم من المحمولات الأصلية بحسب قواعد الاشتقاق.

ويرد هذان النوعان من المحمولات الأصول والمشتقة في شكل أطر حملية، تُحدَّد خلالها محلات هذه المحمولات، ويقصد بالإطار الحملي بنية تشتمل على:

1- المحمول، وهو ما يدل على واقعة، ويقصد به الفعل في الجملة الفعلية، والخبر غير الجملة في الجملة الاسمية.

2- محلات الحدود التي يتطلبها هذا المحمول، فالمحمول يتطلب عددا معينا من الحدود الدالة على الذوات المشاركة في الواقعة التي يـدل عليها المحمول، وتنقسم حدود المحمول باعتبار أهميتها بالنسبة للواقعة الدال عليها هذا المحمول إلى قسمين:

أ- حدود موضوعات، تسهم في تعريف الواقعة نفسها، كالحد المُنَفِّذ والحد المُتَقَبِّل والحد المُسْتَقْبِل.

ب- حدود لواحق، تسهم في تخصيص الواقعة زمانا ومكانا وحالا.

ففي جملة: (أعطى محمد زينب الكتاب أمس أمام المكتبة) تـدل الحدود (محمد) و(زينب) و(الكتاب) على ذوات تقوم بأدوار مؤسِّسة للواقعة الدال عليها

---

(1) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية 11-18، ومن البنية الحملية إلى البنية المكونة 6-7، واللسانيات الوظيفية 140-141

المحمول (أعطى)؛ لذلك هي تمثل الحدود الوضوعات: المنفذ، المستقبل، المتقبل على التوالي. أما الحدان (أمس) و(أمام المكتبة) فيدلان على ذاتين تقومان بدور التخصيص الزماني والمكاني فقط؛ لذلك فهما حدّان لاحقان[1].

ويشكل الإطار الحملي دخلا لقواعد إدماج الحدود التي تتكفل بملء محلات الحدود بالمفردات الملائمة والمنتقاة من بين المداخل المعجمية أو التي تشتق بوساطة قاعدة تكوين الحدود الملائمة.

وتعد هذه البنية الحملية دخلا لقواعد إسناد الوظائف التي يُنتقَل بمقتضاها من البنية الحملية إلى البنية الوظيفية. وبمقتضى هذا المكون تُسند إلى حدود الحمل الوظائف التركيبية، والوظائف التداولية:

- **التركيبية**، وهما وظيفتان: (الفاعل) ويشكل المنظور الرئيس للواقعة، و(المفعول) ويشكل المنظور الثانوي للواقعة. وقصر الوظائف التركيبية على هاتين الوظيفتين راجع إلى أن تحديد موضوعات المحمول في النحو الوظيفي يكون على أساس الأدوار الدلالية لا على أساس الوظائف التركيبية.
- **التداولية**، وهي عبارة عن علاقات بين مكونات الجملة، تنشأ عمّا تقوم به الجملة من إخبار، والإخبار هو حصيلة الظرف السياقي المنتج للخطاب. والوظائف التداولية في هذا النموذج أربع: اثنتان داخليتان، هما المحور والبؤرة، واثنتان خارجيتان، هما المبتدأ والذيل[2]:

المحور: هي الوظيفة التي تُسند إلى المكوّن الدال على الذات التي تشكل محط الحديث داخل الحمل[3]. مثال ذلك المكون (الطفل) في الجملتين الآتيتين:

من أتى بالطفل؟

أتت بالطفل هند.

---

(1) ينظر: اللسانيات الوظيفية 143-144

(2) أضاف المتوكل وظيفة تداولية خارجية ثالثة، هي وظيفة المنادى، فالمنادى هو المكون الذي يقوم باسترعاء انتباه المخاطَب في عملية التواصل. ينظر: المنحى الوظيفي 97، والوظائف التداولية 160 وما بعدها

(3) ينظر: الوظائف التداولية 69، واللسانيات الوظيفية 153

البؤرة: هي الوظيفة التي تُسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر بروزا وأهمية في الجملة، وهي المعلومة التي لا يتقاسم معرفتها المتكلم والمخاطب[1]. مثال ذلك المكونان (متى) و(غدا) في الجملتين الآتيتين:

متى سألقاك؟

سألقاك غدا

المبتدأ: وهو المكون الذي يقع خارج الحمل، لكنه يحدّد مجال الخطاب، فيُعد الحمل الموالي واردا بالنسبة إليه[2]. مثال ذلك (محمد) في الجملة الآتية:

محمد نجح في الامتحان

الذيل: وهو المكون الذي يوضّح أو يعدّل أو يصحّح معلومة واردة في الحمل[3]. مثال ذلك المكونات: (هند) و(تأدبه) و(سعاد) في الجمل الآتية:

عشقت عينيها، هند

سرّني محمد، تأدّبُه

زارتني هند، بل سعاد

وأخيرا تُنقل هذه البنية الوظيفية إلى المكون الثالث (البنية المكونية)، وتشتمل على مجموعة من القواعد تُسمى قواعد التعبير، وتتفرع هذه إلى مجموعات ثلاث من القواعد، هي: قواعد إسناد الحالات الإعرابية، وقواعد الموقعة (وهي القواعد التي تترتب المكونات بمقتضاها داخل الجملة)، وقواعد إسناد النبر والتنغيم[4].

ويمكن توضيح بنية هذا النموذج في المخطط الآتي[5]:

---

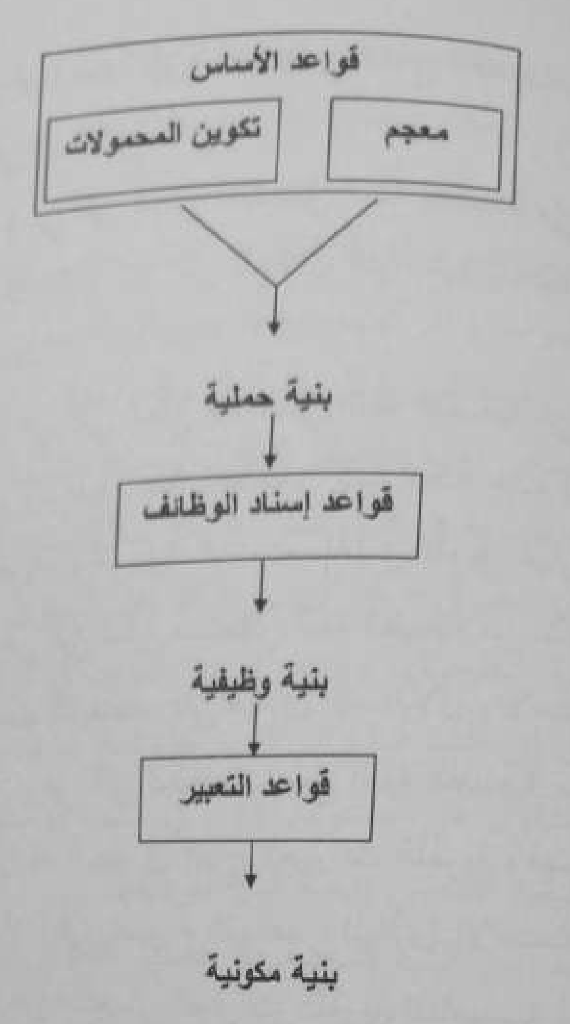
(1) ينظر: الوظائف التداولية 28، واللسانيات الوظيفية 154

(2) ينظر: الوظائف التداولية 115، واللسانيات الوظيفية 151

(3) ينظر: الوظائف التداولية 144، واللسانيات الوظيفية 152

(4) ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية 6، وبنية المكون في النحو الوظيفي (رسالة دبلوم) 134

(5) ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية 8



(ما قبل التمثيل الصوتي)

وما يمكن أن يلاحظ على هذا النموذج أنه لم يجعل قواعد إسناد الوظائف في الدرجة الأولى، علما أنه المبدأ الأساسي الذي تنادي به اللسانيات الوظيفية؛ لذلك حاول الوظيفيون تجاوز هذا المأخذ في النموذج المعيار.

2 - النموذج المعيار (نموذج مستعملي اللغة الطبيعية)

كان مفهوم القدرة التواصلية في النموذج النواة يشمل القدرة اللغوية والقدرة التداولية معا، أي معرفة مستعملي اللغة الطبيعية لنسق اللغة وللقواعد التي تضبط استعمال هذا النسق في مختلف أنماط التواصل اللغوي. أما في النموذج المعيار فقد اتضح مفهوم القدرة التواصلية بشكل أدق؛ إذ وجد سيمون ديك (الذي قام بصياغة هذا النموذج سنة 1989) أن هذه القدرة تتمثل في مجموعة من الملكات أو

الطاقات التي تتفاعل فيما بينها في أثناء عمليتي إنتاج الخطاب وتأويله. ويرى ديك أن تلك الملكات خمس في الأقل[1]:

الملكة اللغوية: وهي التي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج عبارات لغوية معقدة ومتباينة في عدد كبير من المواقف التواصلية المختلفة، وتمكنه كذلك من تأويل تلك العبارات.

الملكة المعرفية: وهي التي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من تكوين مخزون معرفي منظّم، وحفظه، وتوظيفه عند الحاجة، كما تمكنه هذه الملكة من اشتقاق معارف من عبارات لغوية، وتخزينها، ثم استعمالها في تأويل عبارات لغوية أخرى.

الملكة المنطقية: وهي التي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من اشتقاق معارف إضافية من معارف أخرى، وذلك بالاعتماد على مبادئ الاستدلال والاستنباط المنطقية.

الملكة الإدراكية: وهي التي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من توظيف المعارف التي يستخلصها من إدراكه لمحيطه في إنتاج العبارات اللغوية وفهمها.

الملكة الاجتماعية: وهي مجموع القواعد والمبادئ الاجتماعية التي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من استعمال العبارات اللغوية المناسبة لوضع مخاطَبه، وللموقف التواصلي، وللغرض المروم تحقيقه.

بناءً على هذا التعدد في الملكات الممثلة للقدرة التواصلية اقترح ديك أن يصاغ هذا النموذج من خمسة قوالب، في الأقل[2]، تضطلع برصد تلك الملكات. وهذه القوالب هي على التوالي: القالب النحوي، والقالب المعرفي، والقالب المنطقي، والقالب الإدراكي، والقالب الاجتماعي[3]. ويرى المتوكل أن تلك

---

(1) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 35 وما بعدها، وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص 36-37

(2) ترك سيمون ديك المجال مفتوحا لمن يريد إضافة ملكات أخرى يراها ضرورية، وحينئذ يمكن إضافة قوالب أخرى ملائمة لتلك الملكات المضافة. وقد اقترح الباحث أحمد المتوكل إضافة ملكة سادسة، هي (الملكة الشعرية)، يُرصد لها قالب خاص يُسمى القالب الإبداعي، تمكّن هذه الملكة مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج الخطاب الإبداعي وتأويله. ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 36-37

(3) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية 31 وما بعدها

القوالب لا تتساوى من حيث ضرورة استخدامها؛ "فلئن كان القالب المعرفي حاضرا في جُلّ أنواع الخطابات ثمة أنماط خطابية يتسنى فيها الاستغناء عن القالب الاجتماعي أو القالب الإدراكي أو عنهما معا..."[1].

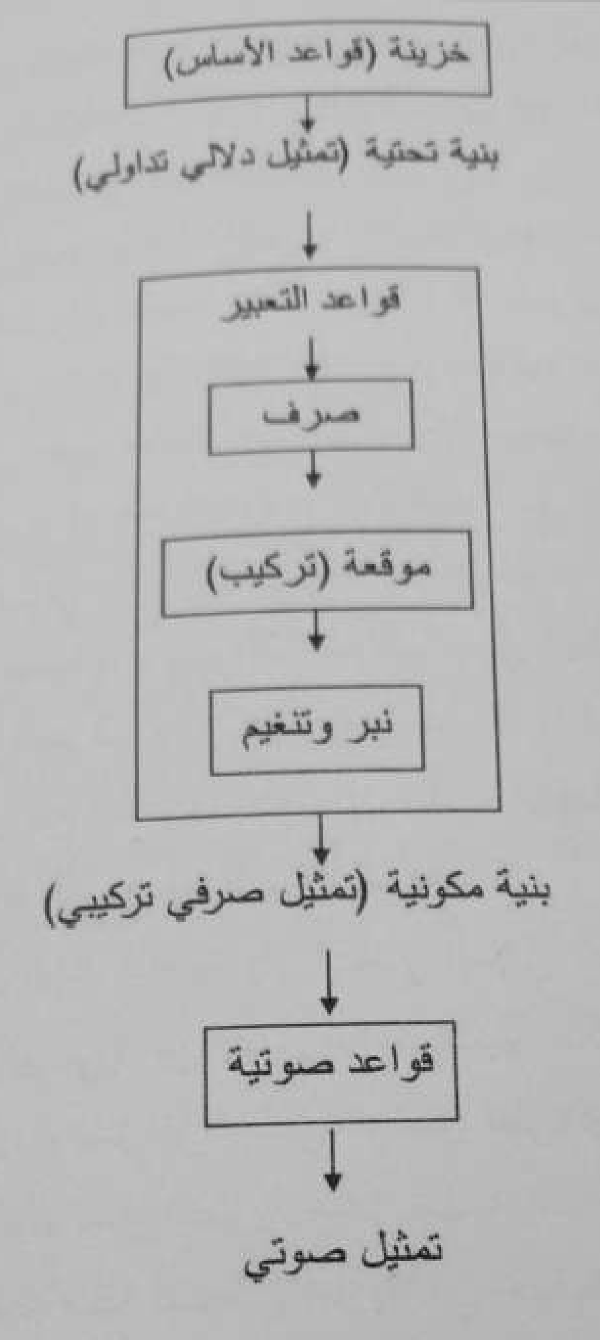
وفي هذا النموذج يضع ديك التداول في القالب النحوي نفسه إلى جانب المعجم والدلالة والصرف والتركيب، وهذا يعني أن التداول والنحو في هذا النموذج ليسا قدرتين مستقلتين ولا قالبين لقدرة واحدة، وإنما هما مجرد مكونين للقالب نفسه على أساس أنهما جانبان مختلفان للملكة نفسها، الملكة اللغوية[2].

وتُشتق العبارة اللغوية في هذا النموذج بالانتقال من المستوى الدلالي- التداولي إلى المستوى الصرفي- التركيبي؛ إذ يُعد المستوى الأول (بنية تحتية)، والمستوى الثاني (بنية سطحية). ويبدو أن هذا التوجه في الاشتقاق، أي الانتقال من الدلالة والتداول إلى الصرف والتركيب جاء تداركاً لما لوحظ على النموذج الأول من تنحية للتداول عن المستوى الأول في سلمية الاشتقاق[3]، وهي تنحية لا تنسجم ومبدأ الوظيفية القاضي بتبعية البنية للوظيفة[4].

ويتحقق الربط بين البنية التحتية (أو التمثيل الدلالي التداولي) والبنية المكونية (أو التمثيل الصرفي التركيبي) عن طريق قواعد التعبير المكوّنة من ثلاثة أنساق من القواعد: نسق صرفي، ونسق تركيبي، ونسق تطريزي. وإذا كانت مهمة النسقين الأولين معروفة فإن نسق التطريز يختص بمهمة إسناد النبر للمكون المبأر، أي: البؤرة، وإسناد التنغيم طبقا للقوة الإنجازية التي تحملها العبارة. وبوساطة قواعد التعبير تُنتَج البنية المكونية التي تكون بدورها دخلا للقواعد الصوتية التي تؤولها صوتيا، أي تنقلها إلى صورة صوتية[5]. والرسم الآتي يوضح سلمية اشتقاق العبارة اللغوية في النموذج المعيار[6]:

---

(1) المصدر نفسه 39
(2) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة الى النص 40
(3) ينظر: التركيبات الوظيفية 56
(4) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص 42
(5) ينظر: المنحى الوظيفي 75 وما بعدها، وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص 42-43
(6) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص 44



3 – ما بعد النموذج المعيار (نحو الخطاب الوظيفي)

تبين لمنظري النحو الوظيفي في السنين الأخيرة أن طريقة اشتقاق العبارات اللغوية في النموذج المعيار تتعارض وأحد الأهداف الكبرى لنظرية النحو الوظيفي، وهو السعي إلى تحقيق الكفاية النفسية؛ فالنموذج المعيار لا يعكس تماما عملية إنتاج الخطاب التي تحددها تلك الكفاية. ولتلافي هذا التعارض اقترح هنخفلد نموذج نحو الخطاب الوظيفي انطلاقا من "أن المتكلم ينتج العبارة اللغوية في مراحل أربع: تحديد القصد، فتحديد الفحوى، المناسب للقصد، فصوغ القصد والفحوى في تركيب مناسب، ثم أخيرا تحقيق هذا التركيب نطقا أو رسما (حسب قناة

التواصل التي يختارها)"[1]. وعلى أساس هذه المراحل صيغَ نحو الخطاب الوظيفي، فتضمن أربعة مستويات، يمثل كل مستوى للمرحلة التي تقابله، وهذه المستويات هي على التوالي: المستوى العلاقي (التداولي)، والمستوى التمثيلي (الدلالي)، والمستوى الصرفي التركيبي (البنيوي)، والمستوى الصوتي[2].

ويقوم نموذج نحو الخطاب الوظيفي على أربعة مكونات: مكون مركزي هو المكون النحوي، ومكونات مساعدة هي المكون المفهومي (أو المعرفي) والمكون السياقي والمكون الإصاتي[3].

ينجز المكون النحوي مهمتي (الصياغة) و(التعبير)، تضطلع الأولى بصوغ القصد من الخطاب وفحواه، أي بصوغ الخصائص التداولية والدلالية. وتستمدُّ الصياغة موادها من الخزينة التي تغذيها بأطر ووحدات معجمية ومخصصات. وينتج عن عملية الصياغة مستويان تحتيان: المستوى العلاقي الذي يحدد الخصائص التداولية، والمستوى التمثيلي الذي يحدد الخصائص الدلالية. أما مهمة التعبير فتتمثل في نقل المستويين التحتيين العلاقي والتمثيلي إلى مستوى بنيوي بوساطة فئتين من القواعد: قواعد صرفية تركيبية، وقواعد صوتية[4].

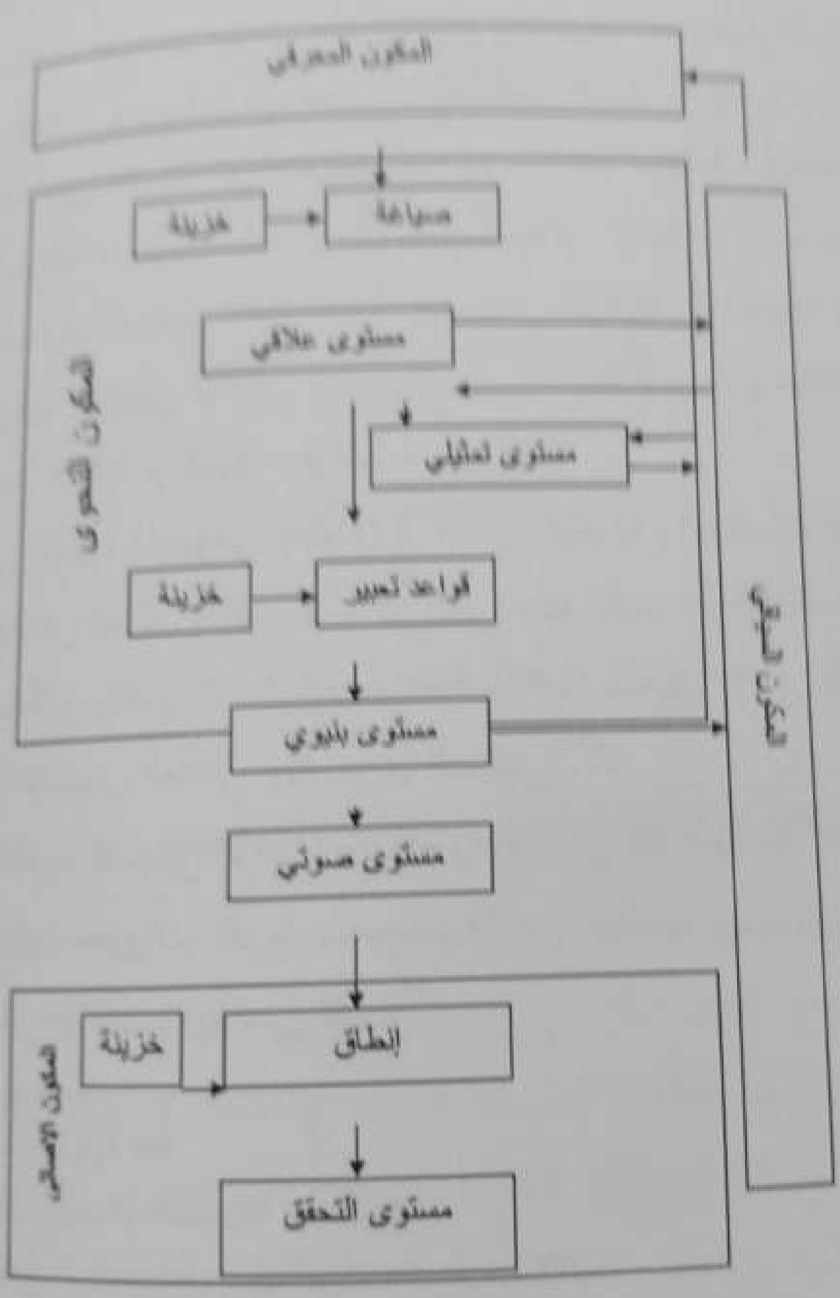
ويتضمن المكون المفهومي (المعرفي) "القدرة اللغوية والتواصلية للمتكلم من جهة، ومعارفه عن العالم (واقعي أو ممكن) من جهة ثانية. ويُميَّزُ داخل هذا المكون بين مقاصد المتكلم وتصوراته للواقع، وينعكس هذا التمييز داخل المكون النحوي في الفصل بين المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي"[5].

ويحدد المكون السياقي نوعين من المعلومات التي يحتاجها المتكلم في أثناء إنتاجه للخطاب: معلومات لغوية يستحضرها من خطاب سابق، ومعلومات مقامية تؤخذ من الموقف التواصلي نفسه[6].

---

(1) التركيبات الوظيفية 60
(2) ينظر: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها
(3) ينظر: المنحى الوظيفي84، والتركيبات الوظيفية 62
(4) ينظر: المنحى الوظيفي 85، والتركيبات الوظيفية 62
(5) التركيبات الوظيفية 63، وينظر: المنحى الوظيفي 84
(6) ينظر: المنحى الوظيفي 85، والتركيبات الوظيفية 63

أما المكون الإصاتي فإنه ينهض بمهمة تحقيق الخطاب نطقا أو كتابة أو إشارة(1).
إن وجوه الفرق بين نموذج نحو الخطاب الوظيفي والنموذج المعيار تكمن في حذف المكون المنطقي والمكون الاجتماعي، والفصل بين التداول والدلالة بحيث أصبحا يشكلان قالبين مستقلين متعالقين، كما أن الخزينة وقواعد الأساس لم تعد مكونا قائم الذات، بل أصبحت موزعة بين المكونين النحوي والإصاتي يأخذ كلاهما ما يحتاجانه من مفردات ومخصصات ووحدات صوتية وغيرها(2)، والرسم الآتي يوضح طبيعة نموذج نحو الخطاب الوظيفي:

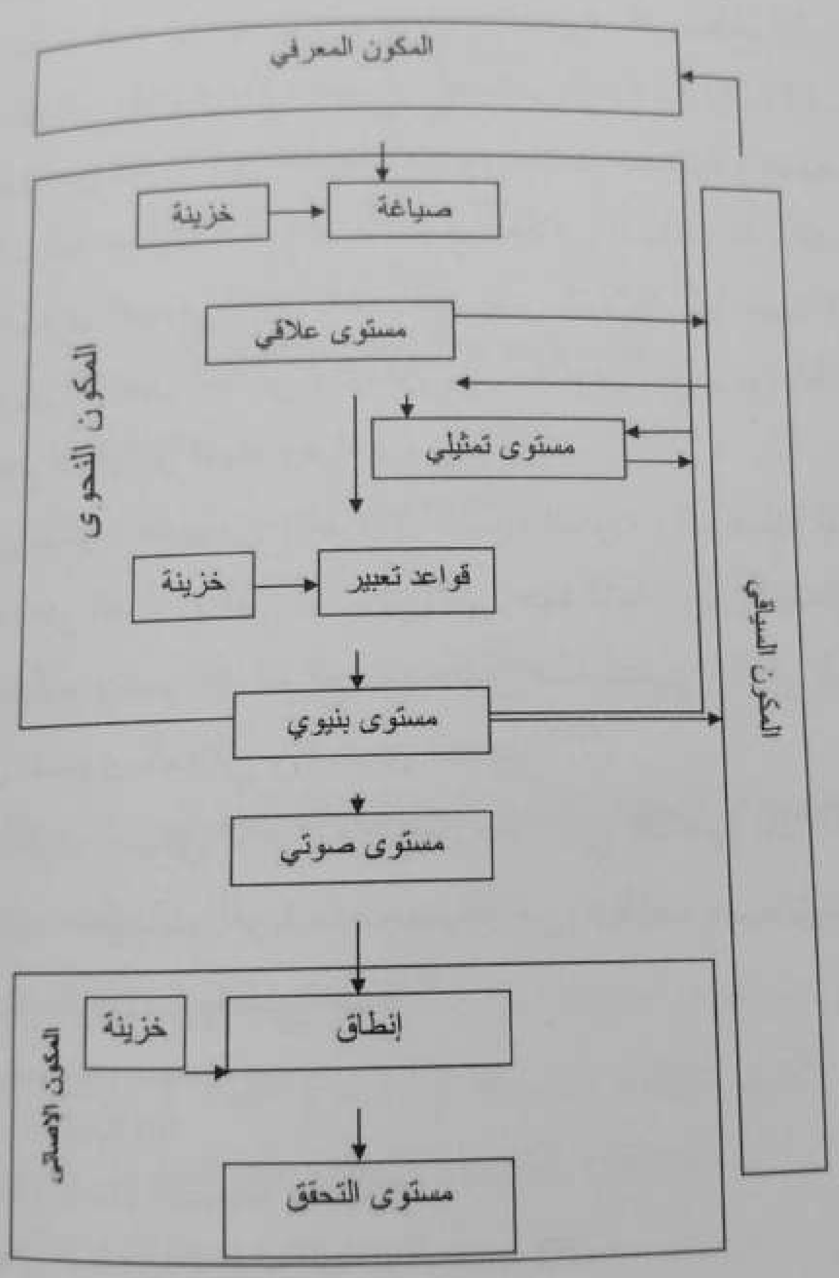


---

(1) ينظر: المنحى الوظيفي 85، والتركيبات الوظيفية 63
(2) ينظر: المنحى الوظيفي 87، والتركبات الوظيفية 64

أما المكون الإصاتي فإنه ينهض بمهمة تحقيق الخطاب نطقا أو كتابة أو إشارة[1].

إن وجوه الفرق بين نموذج نحو الخطاب الوظيفي والنموذج المعيار تكمن في حذف المكون المنطقي والمكون الاجتماعي، والفصل بين التداول والدلالة بحيث أصبحا يشكلان قالبين مستقلين متعالقين، كما أن الخزينة (قواعد الأساس) لم تعد مكونا قائم الذات، بل أصبحت موزعة بين المكونين النحوي والإصاتي تمدهما بما يحتاجانه من مفردات ومخصصات ووحدات صوتية وغيرها[2]. والرسم الآتي يوضح طبيعة نموذج نحو الخطاب الوظيفي:



(1) ينظر: المنحى الوظيفي 85، والتركيبات الوظيفية 63

(2) ينظر: المنحى الوظيفي 87، والتركبات الوظيفية 64

مقاربة النص عند أحمد المتوكل..
أساسها وطبيعتها

النحو الوظيفي من الجملة إلى النص:

يجمع اللسانيون على أن الهدف المتوخّى من الدرس اللساني هو استجلاء الملكة اللسانية التي تتميز بها الكائنات البشرية، أي استكشاف خصائص اللغة الطبيعية ووصفها وتفسيرها الوصفَ والتفسيرَ الملائمين، غير أنهم لم يجمعوا على المُعطى اللغوي الذي يمكن أن يمثل لتلك الملكة أو لتلك الخصائص، فانقسموا - أزاء ذلك- على قسمين: قسم يقول بكفاية الجملة في التمثيل لخصائص اللغة الطبيعية، وقسم يرى أن النص هو المعطى اللغوي الوحيد الذي يمكن أن يضطلع بهذه المهمة. ونتج عن هذا الانقسام نمطان من اللسانيات: (لسانيات الجملة)، و(لسانيات النص)[1].

ويرى الباحث أحمد المتوكل أن هذا الانقسام غير سليم ومختل معرفيا، ومنهجيا، ونظريا:

1- **معرفيا:** يفترض التمييز بين لسانيات الجملة ولسانيات النص أن لمستعمل اللغة الطبيعية قدرتين: قدرة جملية تمكنه من إنتاج جمل مستقلة وفهمها، وقدرة نصية تمكنه من إنتاج نصوص متكاملة وفهمها، وهو أمر ينافي الواقع النفسي اللغوي[2].

(1) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 15

(2) ينظر: المصدر نفسه 16

2- **منهجيا**: من الثابت أن خصائص الجمل المكوّنة لنص مـا "لا تتحـدد محليا، بل بالنظر إلى النص ككل. بتعبير آخر أدق، تتحدد الخصائص الأساسية كالقوة الإنجازية والوجه والزمان والجهة وغيرها بالنسبة للنص كاملا، فترد هذه الخصائص منصبّةً عليه برُمّته وتأخذ الجمل التي تكوّنه هذه الخصائص عن طريق (الإرث). فالقوة الإنجازية التي تواكب جمل نص ما، مثلا، هي القوة الإنجازية (إخبار، استفهام، أمر أو غير ذلك) المواكبة للنص ككل والتي استمدتها منه جملةُ إرثا"[1]. وهذا يعني، من حيث المنهج، أن خصائص الجملة لا يمكن أن تُقارَبَ المقاربة الكافية إلا إذا وُضعت في سياقها النصي، يقول سيمون ديك: "بمـا أن الجمـل باعتبار بنيتها الداخلية، تتأثر بعدد من العوامل الخطابية، يكون وضع نظرية مثلى للجملة المنعزلة من قبيل المستحيل"[2].

3- **نظريا**: إن تعدد اللسانيات واختلافها يـؤدي إلى تعـدد المقاربـات واختلافها بل وتعدد النظريات واختلافهـا، مـع كـون الموضـوع المستهدف وصفه واحدا، وهو الخطاب الطبيعي، وإن اختلفت أقسامه (نص، جملـة، مركـب، كلمـة) وأنماطـه (اعتيـادي، أدبـي، علمي... إلخ). إن هذا التعدد في المقاربات، حين لا يكون مسوَّغاً، فإنه يتنافى وأحدَ مبادئ التنظير العلمي الأساسية، وهو مبدأ الاقتصاد[3].

ولتلافي مظاهر الخلل تلك بدأ بعض الوظيفيين ومنهم المتوكل في البحث عن نموذج وظيفي موحَّد يمكّن من مقاربة الجملة والنص وغيرهمـا مـن الوحـدات الخطابية. وكان هذا التوجه يتماشى والأساسَ النظري الذي انطلقت منه نظريـة النحو الوظيفي؛ إذ كانت هذه النظرية، "منذ نشأتها، نظرية خطاب لا نظرية جملة (باعتبار الجملة معطى مجردا معزولا عن السياق وعن المقـام). كانـت نظريـة

---

(1) الوظيفية بين الكلية والنمطية 17

(2) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص 27 نشير إلى أننا في الإحالات الآتية على هذا المؤلف سنقتصر على ذيل العنوان اختصـارا ولأنه سيتردد كثيرا.

(3) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 17

الخطاب، منذ البدء، لأنها استهدفت موضوعا للوصف والتفسير ظـواهرَ اللغـات الطبيعية لا باعتبار هذه اللغات أنساقا صورية مجردة، بل باعتبارها أنساقا تُستخدَم وسائلَ للتواصل اللغوي داخل المجتمعات. كانت، منذ بدايتـها، بتعبير آخـر، تستهدف وصف العبارات اللغوية وخصائصها الصـورية (الصـرفية-التركيبيـة والدلالية) بربط هذه العبارات بسياقاها والأهـداف التواصـلية الـتي تُستعمَل لتأديتها"(1).

فضلا عن ذلك أن سيمون ديك كان يرى أن مستعملي اللغـة الطبيعيـة لا يتواصلون بجمل منفردة منعزلة، بل بقطع خطابية متكاملة(2)، وهذا يعني أن قـدرة مستعملي اللغة الطبيعية قدرة خطابية، وهو ما يفرض على النحو الوظيفي التوجه نحو هذه القدرة.

صحيح أن الأبحاث الوظيفية الأولى اقتصرت على قضايا الجملة، لكن سرعان ما تبين أن من الضروري أن ينتقل النحو الوظيفي من مجـال الجملـة إلى مجـال الخطاب. يقول سيمون ديك: "إذا أرادت نظرية النحو الـوظيفي أن ترقـى إلى مستوى معايير الكفاية التي اشترطتها على نفسها، تحتم عليها... أن تضـع نحـوا وظيفيا للخطاب"(3).

كانت هذه أسبابا كافية ليتوجه الوظيفيون نحو النص، أي الانتقال لتأسـيس نحو خطابـي وظيفي يشمل جميع أقسام الخطاب، غير أن طريقهم -لتحقيق هذا الهدف- لم يكن واحدا، وإنما كان في اتجاهين(4):

- **اتجاه اقتراضي** يذهب السائرون فيه إلى إغناء النحو الوظيفي بـاقتراض مفاهيم من نظريات لسانية أخرى تمكنه من مجاوزة الجملة إلى النص.
- **اتجاه توسيعي** يطمح أصحابه إلى تطوير النحو الوظيفي مـن الـداخل وتوسيعه، ليشمل الظواهر النصية إلى جانب الظواهر الخطابية الأخرى.

---

(1) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 25

(2) ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية 24

(3) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 26

(4) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 18

ويمكن التمييز في هذا الاتجاه (التوسيعي) بين تيارين: تيار يرى أن نظرية النحو الوظيفي يجب أن تصوغ نحوا للنص مخالفا لنحو الجملة، وتيار يرى أنه بالإمكان (تمطيط) نحو الجملة ليشمل النص، على افتراض التماثل البنيوي بين الجملة والنص.

ولن نتوقف إلا عند التيار الثاني في الاتجاه الثاني (التوسعي)؛ لأنه التيار الذي سار فيه الباحث أحمد المتوكل، وحاول الاستدلال له، كما يبدو أنه التيار الأكثر حضورا في النحو الوظيفي.

يعرّف المتوكل الخطاب بقوله: "يُعدُّ خطابا كلُّ ملفوظ/مكتوب يشكل وحدة تواصلية قائمة الذات"[1]. وقد يكون الخطاب كلمة، مثل: (شايًا)، أو (السكينَ)، أو مركبا، مثل: (يا لجمال هند)، أو جملة صغرى، مثل: (أعرني معطفك هذا المساء)، أو جملة كبرى[2]، مثل: (أمّا محمد، فقد سافر إلى مصر)، أو نصا، والنص هو الكلام المكوَّن من جملتين أو أكثر؛ لذلك يعرف المتوكل النص بقوله: "إن النص وحدة بنيوية من وحدات الخطاب، تحتل أعلى مرتبة في سلمية التعقيد باعتبارها مجموعة جمل"[3]. وليس كل مجموعة من الجمل نصا؛ فلا يقوم النص إلا إذا ربطت بين وحداته علاقات اتساق وانسجام[4].

يشكل كل قسم من هذه الأقسام وحدة خطابية، غير أن المتوكل يرى أن الخطابية (أي تشكيل وحدة تواصلية تامة) تجد تحققها الأمثل في النص[5].

كان النظر إلى الخطاب ووحداته -من هذه الزاوية- حافزا دفع المتوكل إلى أن يتمِّمَ مشروعه الوظيفي الذي أسس له بمؤلفين منفصلين: (قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، و(قضايا اللغة

---

(1) الخطاب وخصائص اللغة العربية 24، وينظر: التركيبات الوظيفية 57

(2) المقصود بالجملة الكبرى أو المركبة، في النحو الوظيفي، تلك الجملة التي تتضمن مكونا خارجيا، كالمبتدإ، أو الذيل، أو المنادى، أما الجملة الصغرى أو البسيطة فهي التي لا تتضمن مكونا خارج الحمل.

(3) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 81

(4) ينظر: المصدر نفسه 82

(5) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 23

العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي)، خصصهما كليهما لقضايا الجملة، فجاءت التتمة بمؤلف ثالث (قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، فقد اتضح له، في المؤلفين الأولين، أن "كمّا غير يسير من القضايا الجملية المركزية لا يمكن تناولها التناول الملائم والكافي إلا إذا تمت مقاربتها في إطار خطاب متكامل. من هذه القضايا، على سبيل المثال لا الحصر، الاستلزام الحواري، والالتباس بجميع أنماطه، وإسناد الوظائف التداولية كالمحور والبؤرة، ورتبة المكونات، وتخصيص السمات الجهية والزمنية، وغير ذلك مما نُبِّه إلى خطابيته في أدبيات النحو الوظيفي، والأنحاء المؤسَّسة تداوليا بوجه عام"(1).

انطلق المتوكل من الفكرة التي قدمها سيمون ديك القائمة على أن "بنية النص تشاكل -إلى حد بعيد- بنية الجملة، وأن العلاقات الرابطة بين مكونات النص تماثل العلاقات الرابطة بين مكونات الجملة"(2). أي إن نموذج بنية الجملة يمكن أن يُعدَّ نموذجا جزئيا للنص ككل. وهذه الفكرة، في الواقع، تندرج في فكرة أعمّ تقول بالتماثل البنيوي والعلاقي (الوظيفي) بين المفردة والمركب الاسمي والجملة والنص، وبالإمكان استعمال المبادئ والقواعد نفسها لوصف خصائص هذه المكونات(3).

وبنى المتوكل افتراضه الأولي أخذا بالمبدإ الوظيفي العام، مبدإ تحديد الوظيفة للبنية؛ إذ يجب -بحسب هذا المبدإ- أن نتوقع أن ينعكس تناظر أقسام الخطاب (من الكلمة إلى النص) من حيث الوظيفة على تناظرها من حيث البنية(4).

وقد حدا هذا الافتراضُ المتوكلَ على ضرورة تحديد البنية النموذج للخطاب، ثم تبيان الكيفية التي تتجسد بها هذه البنية في أقسام الخطاب جميعها.

---

(1) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 9
(2) المصدر نفسه 9-10
(3) ينظر: المصدر نفسه 84
(4) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 24

البنية النموذج للخطاب

تتضمن بنيةُ كل خطاب مستوياتٍ وطبقاتٍ وعلاقاتٍ (وظائف)، ترتبط فيما بينها بعلاقات سلمية لتشكيل هذه البنية.

المستويات:

يفترض المتوكل – استنادا إلى هاليداي، وهنخفلد، وديك– في بنية كل خطاب وجودَ مستويين أساسيين: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي، انطلاقا من أن أي خطاب تواصلي يرمي إلى تحقيق غرضين متلازمين: وصف واقعة ما أو ذات ما، وإقامة علاقة بين المتكلم ومخاطبه من ناحية، وبين المتكلم وفحوى خطابه من ناحية أخرى. ثمّ يضيف إليهما المتوكل مستوى ثالثا هو المستوى البلاغي:

المستوى البلاغي: تندرج في المستوى البلاغي طبقة (المركز الإشاري)، وطبقة (نمط الخطاب)، وطبقة (أسلوب الخطاب). تؤشر السمات الإشارية للمتخاطبين، وزمان التخاطب ومكانه، في حين تؤشر السمات النمطية لنمط الخطاب (سردي، أو حجاجي، أو فني... إلخ)، أما السمات الأسلوبية فإنها تؤشر لأسلوب الخطاب (رسمي أو غير رسمي، مهذب أو غير مهذب... إلخ)[1].

المستوى التمثيلي: الوقائع التي يمكن أن يرصدها الخطاب أعمال أو أحداث أو أوضاع أو حالات، كما في الجمل الآتية:

- فتح الحارس باب العمارة (عمل)
- فتحت الريح الباب (حدث)
- وقف محمد تأدبا (وضع)
- حزن محمد لرحيل صديقه (حالة)

وتشمل كل واقعة العمل أو الحدث أو الوضع أو الحالة والذوات المشاركين في العمل أو الحدث أو الوضع أو الحالة. والذوات المشاركة إما أساسية وهي الذوات التي لا يمكن للواقعة أن تتحقق بدونها، كالذات المنفذة أو الذات المتقبلة أو

---

(1) لم يكن هذا المستوى موجودا في المقترح الأساسي، وإنما أضافه المتوكل فيما بعد. ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 27، 103، والمنحى الوظيفي 78

الذات المستقبلة، أو إضافية وهي الذوات التي تحدد ظـروف تحقـق الواقعـة، كالذوات الزمنية والمكانية والأداتية وغيرها[1].

يبني المتخاطبان (نموذجا ذهنيا) هو الذي يشكل واقع خطابهما ومرجعه، فـ "الوقائع والذوات التي يتضمنها خطاب ما هي في الحقيقـة (صـور ذهنيـة) أو (تمثيلات ذهنية) للوقائع والذوات التي توجد في ما يسمى (العالم الخارجي). مـا يرصده الخطاب، إذن، صور ذهنية للواقع لا الواقع ذاته، وما يُمثّل له في المستوى التمثيلي -كما تدل على ذلك تسميته- تمثلات للواقع"[2].

المستوى العلاقي: ويتكفل برصد علاقتين: الأولى هـي علاقـة المـتكلم بالمخاطب التي تتحقق عن طريق القوة الإنجازية (الحرفية أو المستلزمة)، كأن يكون المتكلم بالنسبة إلى المخاطب مخبرا أو مستفهما أو آمرا أو غير ذلك. والثانية هـي علاقة المتكلم بفحوى خطابه، وهي التي تحدد وجه العبارة، والسمات الوجهية في النحو الوظيفي صنفان: ذاتية، ومرجعية. أما الذاتية فعلى فئتين: معرفية، وإرادية.

تحدد السمات المعرفية موقف المتكلم من مدى ورود فحوى الخطاب كـأن يكون شاكا أو متيقنا أو مترددا، كما في الجمل الأتية:

- **قد** ينجح محمد في مهمته.
- سينجح محمد في مهمته **قطعا**.
- **من الممكن** أن ينجح محمد في مهمته.

وتعكس السمات الإرادية إرادة المتكلم أو رغبته:

- ليت هنداً تعود غداً.
- لعلَّ هنداً تعود غداً.
- ما أجملَ عيونَ هند!
- أعظِم بذلك الرجل!

أما السمات الوجهية المرجعية فإنها تحدد المرجع أو المصدر الذي يعتمد عليه المتكلم حين يكون بصدد تحديد مدى ورود فحوى الخطاب:

(1) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 88

(2) المصدر نفسه 89

- **يبدو** أنّ محمدا سيعود غدا.
- **بلغني** أن محمدا سيسافر إلى الخارج.
- **يُقال** إن محمدا ينوي الرحيل عن حينا[1].

الطبقات:

يُرجع المتوكل البنية التحتية العامة للخطاب، أيا كان حجمه، في مستوى معين من التجريد، إلى ركنين أساسيين: نواة وهامش. تتضمن النواة العناصر الأساسية التي تتمثل -عادة- في المحمول وموضوعاته. ويتضمن الهامش العناصر التحديدية (زمنية، مكانية، إنجازية، وَجهية، وغيرها). وتشكل النواة مع عناصر الهامش طبقات يعلو بعضها بعضا، أي إنها مُرتَّبة بطريقة سلمية[2]. ويميز الوظيفيون -ومنهم المتوكل- بين ست طبقات، ثلاث في المستوى التمثيلي، وثلاث في المستوى العلاقي. أما طبقات المستوى التمثيلي فهي[3]:

طبقة الوصف: تحدد هذه الطبقة نمط المحال عليه كأن يكون واقعة أو ذاتا، فإن كان واقعة فإنها تحدد ما إذا كانت الواقعة عملا، أو حدثا، أو وضعا، أو حالة.

طبقة التسوير: تحدد حجم الوقائع وعددها، وعدد الذوات، بواسطة الأعداد بالنسبة إلى الذوات، وبواسطة بعض السمات الجِهية (متكرر، معتاد، وغيرها) بالنسبة إلى الوقائع.

طبقة التأطير: تحدد الإطار الزماني والمكاني والمعرفي بوجه عام الذي تتحقق فيه الواقعة أو الذات المحال عليها.

وأما طبقات المستوى العلاقي فهي[4]:

الطبقة الوَجهية: تحدد -كما سبق- موقف المتكلم من فحوى خطابه ذاتيا أو مرجعيا.

---

(1) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 90-92

(2) ينظر: المصدر نفسه 92-93

(3) ينظر: المصدر نفسه 94

(4) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 95

الطبقة الإنجازية: تحدد القوةَ الإنجازية (الحرفية أو المستلزمة) كأن تكون سؤالا أو إخبارا أو أمرا أو وعدا أو وعيدا... إلخ.

الطبقة الاسترعائية[1]: تحدد العبارات التي تقوم بدور لفت انتباه المخاطب إلى أن المتكلم ينوي الشروع في مخاطبته، أو الاستمرار في مخاطبته، أو إنهاءها، فهذه العبارات، إذن، إمّا فواتح، أو أحشاء، أو خواتم، مثل:

- **يا محمد**، إننا سنغادر المكان فورا.
- لقد زارني محمد -**أتسمعني؟**- البارحة في بيتي بعد غياب طويل.
- أهلا يا محمد، كيف حالك؟... **دعنا نراك**.

وتتمثل كل طبقة من الطبقات الست في نواة، ومخصِّص (وصفي أو سوري أو تأطيري أو وَجهي أو إنجازي أو استرعائي) وحد لاحق، والمخطط الآتي يبين البنية العامة لتلك الطبقات:

[Σ6 [Σ5 [Σ4 [Σ3 [Σ2 [Σ1 [نواة] 1Π]2Π] 3Π] 4Π] 5Π] 6Π]

طبقة وصفية

طبقة تسويرية

طبقة تأطيرية

طبقة وجهية

طبقة إنجازية

طبقة استرعائية

يرمز Π للمخصِّص، وΣ للحد اللاحق.

ومن الجدير بالذكر أن المخصص يتحقق صرفيا، أي بالاشتقاق الصرفي، أما اللاحق فيتحقق معجميا، أي بوحدة معجمية. كما أن المخصص لا يمكن الاستغناء عنه في حين أن اللاحق يمكن الاستغناء عنه، كما في المثال الآتي:

(1) أضاف المتوكل هذه الطبقة فيما بعد. ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 28

قابلتُ صديقي البارحة

قابلتُ صديقي

فكما هو واضح أمكن الاستغناء عن اللاحق (البارحة) في حين لايمكن أن تقوم صيغة المحمول الفعلي (قابل) بدون المخصص الزمني. ويرى المتوكل أنه حين يُضاف لاحق للدلالة على سمة كامنة في المخصص فإن إضافته تكون لتدقيق تلك السمة، حين يعجز المخصص عن تحقيق هذه المهمة، مثال ذلك إيراد اللاحق الزمني (البارحة) في الجملة المذكورة آنفا. وقد يُلجأ، للغرض نفسه، إلى إيراد أكثر من لاحق حين يتطلب السياق زيادة في التدقيق[1]:

قابلتُ صديقي **البارحة ليلاً في الساعة العاشرة.**

الوظائف:

أـ الوظائف الدلالية: وهي المنفذ، والمتقبل، والمستقبل، وفي البنية النموذج للخطاب يؤكد المتوكل ضرورة إعادة النظر في الوظائف الدلالية بحيث يمكن أن تكون ملائمة لجميع أقسام الخطاب بما فيها النص[2].

ب ـ الوظائف الوِجهية: وهما ووظيفتا الفاعل والمفعول، وكان الوظيفيون -في البداية- يسمونها الوظائف التركيبية، لكنهم غيروا هذه التسمية إلى الوِجهية -بكسر الواو- لارتباط هاتين الوظيفتين بالوِجهة التي ينطلق منها المتكلم لتقديم فحوى خطابه. وللوجهة المُنطلق منها منظوران: منظور رئيس، ومنظور ثانوي. تُسند وظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيس، في حين تُسند وظيفة المفعول إلى الحد المُتخَذ منظورا ثانويا[3].

ت ـ الوظائف التداولية: وحين تحدث عن الوظائف التداولية اقتصر حديثه على الوظيفتين الداخليتين: البؤرة والمحور، ولم يذكر الوظائف

---

(1) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 98-99

(2) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 30

(3) ينظر" المنحى الوظيفي 92-93

الخارجية: المبتدأ، والذيل، والمنادى. ولعل السبب في ذلك -بحسب ما يبدو للباحث- يعود إلى أمرين:

1- أن الوظائف الخارجية، إذا ما قورنت بالوظيفتين الداخليتين، هي وظائف ثانوية وليست أساسية؛ إذ لا يشترط أن تتوافر في جميع الخطابات، أي من الممكن الاستغناء عنها[1].

2- أن بعض طبقات المستويين التمثيلي والعلاقي يمكن أن تقوم بما تقوم به الوظائف الخارجية؛ لـذلك استُغني عنـها. فالطبقـة الاسترعائية في المستوى العلاقي المُمثّلة ببعض العبارات التي تقوم بلفت انتباه المخاطَب يمكن أن تنهض بوظيفة المنادى التي تـؤدي الغرض نفسه. كما يمكن أن تقوم طبقـات المسـتوى التمثيلـي (الوصفية والتسويرية والتأطيرية) بما تقوم به وظيفة المبتـدإ مـن تحديد لمجال الخطاب، وإن بطريقة أوسع. أما وظيفة الذيل المتمثلة بالتوضيح أو التعديل أو الإضراب فيمكن أن تُسند إلى جمـل أو عبارات داخل النص.

ويرى المتوكل أن المحاور قد تتعدد في الخطاب الواحد على أن تقـوم بينـها علاقات سلمية، مثال ذلك أن ما يُدعى (البطل) في قصة ما هو محور رئيس مقارنة بالشخصيات الأخرى التي تُعد محاور ثانوية والتي تتفاوت فيما بينها مـن حيـث المركزية بالنسبة إلى الخطاب[2]. ولتحديد المركزية يضع المتوكل معيارا يقوم على كمية المعلومات التي يفرزها الخطاب في تسلسله بالنسبة إلى محور مـا، فـالمحور الرئيس هو الذي يستقطب الكم الأكبر من المعلومات في الخطاب، كمـا يعتمـد معيار المركزية على مدى استمرار المحور عبر الخطاب الذي يُقاس بعـدد مـرات إيراده (إما بعينه، أو عن طريق توابعه، أو متعلقاته)[3].

(1) لكن المتوكل لم يصرّح بذلك، وربما صـرّح في مكـان آخـر لم يقـف الباحـث عنده.

(2) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 111

(3) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 112

ويقسم سيمون ديك المحور على أربعة أصناف[1]: **محور جديد**، وهو المحور الذي يُذكر لأول مرة في الخطاب. ب- **محور مُعطى**، وهو الذي يُعاد ذكره مرة أخرى، وحين يمكث هذا المحور في الخطاب، فيُعاد ذكره بعينه فنحن أمام **محور فرعي**، وإن أُعيد ذكره بأحد توابعه أو متعلقاته فهو **محور مُعاد**. ويقدم المتوكل القطعة الآتية مثالا لهذه الأصناف:

"زار المغرب شاعر مصري (محور جديد)، وشاعر سوري (محور جديد)، وشاعر لبناني (محور جديد)... تجول الشاعر السوري (محور معطى) في المدن التونسية... بيعت أثناء ذلك مئات النسخ من ديوان الرسم بالكلمات (محور فرعي)... وقد سعد نزار قباني (محور معاد) كثيرا بحفاوة المثقفين التونسيين..."[2].

أما البؤرة فكانت تُعرّف بأنها الوظيفة التي تُسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر بروزا وأهمية، أو بعبارة أخرى، الحامل للمعلومة التي توجد في مخزون المتكلم، ولا توجد في مخزون المخاطَب[3]. أما هنا فيقترح المتوكل التمييز بين بؤرتين أساسيتين[4]:

أ- بؤرة جديد: وهي الحاملة لمعلومات يجهلها المخاطَب.

ب- بؤرة مقابلة: وهي الحاملة لمعلومات تعدّل أو تصحّح أو تعوّض معلومات في مخزون المخاطَب، يراها المتكلم مستوجبة للتعديل أو التصحيح أو التعويض.

ويرى المتوكل أنّ الربط بين عناصر البنية الخطابية لا يقتصر على ما تقوم به الوظائف فقط، بل لا بدّ من مراعاة الخصائص الإحالية لوحدات النص؛ إذ إنّ هناك ترابطا وثيقا بين ما تقوم به ظاهرة الإحالة والوظائف، ويسهم هذا الترابط إسهاما كبيرا في تحقيق انسجام النص.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 112

(2) المصدر نفسه 113

(3) ينظر: الوظائف التداولية 28

(4) ينظر: المنحى الوظيفي 94، وبنية الخطاب من الجملة إلى النص 117-118

الإحالة:

يعرف المتوكل الإحالة بأنها "علاقة تقوم بين الخطاب وما يحيل عليه الخطاب إن في الواقع أو المتخيَّل أو في خطاب سابق/لاحق"[1]. وهذا يعني أن الإحالة علاقة تربط البنية بالعالم الخارجي، أو بعبارة أدق، بتمثيل ذهني للعالم الخارجي، غير أن (خارجيتها) لا تنفي عنها كونها علاقة داخلية، ولاسيما أن لها تأثيرا صرفيا تركيبيا في البنية[2].

والإحالة في النحو الوظيفي فعل تداولي؛ لأنها ترتبط بموقف تواصلي معين، أو لأنها -كما يرى المتوكل- ترتبط بمخزون المخاطَب كما يتصوره المتكلم في أثناء التخاطب؛ لذلك قد يختار المتكلم، للإحالة على ذات ما، ضميرا أو اسما أو مركبا اسميا معقدا بناءً على تقديره للمعلومات التي يختزنها المخاطب عن تلك الذات[3]:

- قابلتـــه أمس.
- قابلت **الرجل** أمس.
- قابلت الرجل الذي يبحث عن وظيفة أمس.

والإحالة عملية تعاونية بين المتكلم والخاطب؛ إذ يمدُّ المتكلمُ المخاطبَ بكل المعلومات التي يملكها عن الذات المقصودة والتي تمكّن المخاطَب من التعرف عليها وانتقائها من بين مجموعة من الذوات.

ويميز ديك بين إحالتين: (إحالة بناء) و(إحالة تعيين)، "إن الإحالة في الحالة الأولى تتعلق بذات لا يعرفها المخاطب، ويُطلب منه أن يبنيها بناءً، وأن يضيفها إلى مخزونه الذهني، في حين أن المحال عليه في الحالة الثانية متوافر في مخزون المخاطب ضمن ذوات أخرى، ويُطلب منه تعيينه بانتقائه من بين هذه الذوات"[4].

ويربط المتوكل بين هاتين الإحالتين ووظيفتي المحور الجديد والمحور المعطى، فيجد أن إحالة البناء تكون، عادة، على ذات تشكل المحور الجديد في الخطاب، في

---

(1) الخطاب وخصائص اللغة العربية 73
(2) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 137
(3) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 30-31
(4) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 139

حين أن إحالة التعيين تكون على ذات تشكل المحور المعطى. ويوسع المتوكل هذا الربطَ ليحده، أيضا، بين تينك الإحالتين ووظيفتي: بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة؛ إذ يكون المحال عليه إحالة بناء بؤرة جديد، والمحال عليه إحالة تعيين بؤرة مقابلة[1].

ويرى المتوكل أن النموذج الذهني للخطاب هو الـــذي يشــكل مرجعيــة الخطاب، ويعتمد المخاطَب -في بناء هذا النموذج، والإحالة عليه- علـى أربعـة روافد: المعارف العامة، والمعارف المقامية، والمعارف الساقية، والمعارف المستقاة عن طريق الاستدلال من إحدى فئات المعارف الثلاث[2].

ويلخص المتوكل ما يمكن أن تسهم به الإحالة في عملية التخاطب بنقطتين[3]:

أ- تسهم الإحالة، مع العناصر الأخرى كالوظائف، في تحقيـق انسـجام الخطاب وضمان استمراره، وذلك بربط الخطاب بنموذج ذهني واحد متماسك.

ب- تسهم الإحالة في إنجاح عملية التواصل نفسها؛ فمن شروط التواصـل الناجح أن يكون المتخاطبان متفقين على مجال واحد للخطاب. وتتبين أهمية الإحالة في إنجاح التواصل حين يختل هذا الشرط، ونكون أمـام خطاب مرجعية المتكلم فيه غير مرجعية المخاطَب.

نخلص مما سبق أن البنية النموذج للخطاب تتكون من ثلاثة مستويات، في كل مستوى ثلاث طبقات:

1- المستوى البلاغي يتكون من المركز الإشاري، ونمط الخطاب، وأسلوب الخطاب.

2- المستوى العلاقي يتكون من الطبقة الاسترعائية، والطبقـة الإنجازيـة، والطبقة الوجهية.

3- المستوى التمثيلي يتكون من الطبقة التأطيريـــة، والطبقـة التسـويرية، والطبقة الوصفية.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 139-140

(2) ينظر: المصدر نفسه 145

(3) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 145-146

فضلا عن الوظائف الوِجهية والدلالية والتداولية والعلاقات الإحالية.

يقارب المتوكل هذه البنية في ضوء نموذج مستعمل اللغة الطبيعية الذي يشتغل بثلاثة قوالب مركزية: قالب تداولي، وقالب دلالي، وقالب نحوي، تُضاف إليها، عند الحاجة قوالب مساعدة، كالقالب المعرفي، والقالب المنطقي والقالب الإدراكي، وغيرها. وتُدرج البنية النموذج للخطاب في نموذج مستعمل اللغة الطبيعية بإلحاق المستويين البلاغي والعلاقي بالقالب التداولي، والمستوى التمثيلي بالقالب الدلالي، على أساس أن خرجي البنية التداولية والبنية الدلالية، على التوالي، يشكلان، معا أو على انفراد[1]، دخلا للقالب النحوي الذي يضطلع بتحقيق البنيتين في شكل بنية مكونية تتكفل القواعد الصوتية بنقلها إلى صورة صوتية.

النص والبنية النموذج:

لن نستدلّ على إمكانية تجسيد الجملة للبنية النموذج للخطاب؛ لأنه لا خلاف بين الوظيفيين حول تلك الإمكانية، بل إن سيمون ديك كان يرى ضرورة الانطلاق من بنية الجملة وإسقاطها على بنية النص، لكن المتوكل لم يؤمن بمبدإ الإسقاط هذا، وكان يجد الخطابية أكثر ما تتوفر في بنية السنص، ثم الجملة، ثم المركب، ثم المفردة على التوالي؛ لأن الخطابية رهن بالبنية الأكثر تعقيدا. وعلى أساس ذلك كان المتوكل يجد في النص التجسيد الأكفأ للبنية النموذج على الرغم من إيمانه بأن أقسام الخطاب -جميعا- تتفاوت في نسبة ذلك التجسيد، وأن البنية النموذج للخطاب تتكيّف بحسب حجم الوحدة الخطابية وأسلوبها ونمطها وطبيعة التخاطب وقناة التخطاب وغيرها. ويبدو أن هذا هو السبب في إضافة المتوكل للمستوى البلاغي للبنية النموذج، وجعله على رأس سلمية المستويات، فهذا المستوى -كما يبدو- يحدد الملامح الأساسية للخطاب، أو بعبارة أخرى يحدد هوية الخطاب التي تفرض على المستويين الآخرين، بطبقاتهما ووظائفهما، نمطا معينا من التفاعل والتكيّف.

(1) إذ من الممكن أن تؤول البنية التداولية إلى بنية نحوية من دون المرور بالبنية الدلالية، كما في (ويحك)، و(هيهات) مثلا.

يرى المتوكل أن النص ينقسم على قطع، والقطع تنقسم على قطع فرعية، والقطع الفرعية على فقرات، والفقرات على جمل، فالجملة، إذن، هي الوحدة الدنيا في بنية النص، غير أن بنية الجملة -بوصفها وحدة نصية لا وحدة مستقلة- تحددها النص الذي ترد فيه، وهكذا الأمر بالنسبة إلى باقي الوحدات: القطع والقطع الفرعية والفقرات، فضلا عن ذلك أن القيم التي تحصل عليها تلك الوحدات إنما تحصل عليها عن طريق الإرث لا عن طريق الاستقلال[1]. بمعنى أن نمط النص وأسلوبه وقناة إيصاله هي التي تتكفل بتوزيع قيمه بين وحداته: جمل، وفقرات، وقطع.

وبناءً على أن الخطابية، وهي التحقيق الأمثل للتواصل، تعتمد -عند المتوكل- على مدى تحقق البنية النموذج، يضع المتوكل النص في أعلى درجات الخطاب؛ إذ بإمكانه إيواء البنية النموذج كاملة. إلا أن هذا التعميم -في نظر المتوكل- لا يستلزم وجود البنية النموذج، على وجهها الأكمل، في جميع النصوص؛ إذ يتفاوت تحقق البنية النموذج تبعا لاختلاف أنماط النصوص، فكل نمط يجتزئ من هذه البنية ما يناسبه. زيادة على ذلك أنه ليس من الضروري أن تتوافر في النص جميع عناصر الحصة التي من المفروض أن يجتزئها -مبدئيا- النمط الذي ينتمي إليه. إن ما يقصده المتوكل من هذا التعميم هو أن البنية النموذج تتحقق في النص أكثر من غيره[2].

كما أن من التعميمات التي يطلقها المتوكل في هذا السياق، أن البنية النموذج تتحقق تحققا مطّردا قابلا للتكرار، أي إنها توجد في الكل وتتكرر في أجزائه، وهذا يعني أن بنية النص -على وفق هذا المنظور- تتكرر في فروعه: قطعه، وقطعه الفرعية، وفقراته، وجمله[3]. إن مبدأ التكرار هو الذي يؤسس لمبدإ الإرث في بناء وحدات النص وتوزيع القيم بينها.

ولتسليط الضوء أكثر على مدى تحقق البنية النموذج للخطاب في النص يقدم المتوكل رواية (خان الخليلي) لنجيب محفوظ مثالا للتوضيح. ينظر المتوكل إلى هذه

---

(1) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 98-99

(2) ينظر: المصدر نفسه 109

(3) ينظر: المصدر نفسه 110-111

الرواية على أنها وصف لرحلة تقوم بها أسرة أحمد عاكف من حيّها القديم، حي السكاكيني، إلى خان الخليلي، ثم إلى ضاحية الزيتون. يقسم المتوكل هذه الرواية على ثلاثة قطع كبرى، هي -بحسب التوالي الخطي السطحي- (الانتقال إلى خان الخليلي)، و(حياة الأسرة في خان الخليلي)، و(الانتقال إلى ضاحية الزيتون). مع إمكانية أن تقسم تلك القطع على قطع فرعية (حب أحمد عاكف لنوال)، و(قصة حب رشدي عاكف لنوال)، و(موت رشدي عاكف). ويحاول المتوكل أن يحلل بنية القطعة الأولى، القطعة التي تصف انتقال أحمد عاكف من الوزارة التي يعمل فيها إلى بيته الجديد في خان الخليلي مارا بميدان الملكة فريدة وميدان الأزهر.

يرى المتوكل أن حمول الجمل التي تصف هذا الانتقال تتجمع لتشكل حمول القطع الفرعية: (الانطلاق)، ثم (التوجه)، ثم (الوصول)، وتتجمع حمول القطع الفرعية الثلاث هذه لتشكل حمل القطعة بكاملها. يتكون حمل القطعة من نواة وثلاث طبقات: طبقة وصفية وطبقة تسويرية وطبقة تأطيرية، تتكون النواة من محمول وموضوع. أما المحمول فهو المحمول الناتج عن تجميع محمولات القطع الفرعية الثلاث: (انطلق) و(توجّه) و(وصل) التي هي ناتجة عن تجميع محمولات الجمل التي ترصد مختلف مراحل انتقال أحمد عاكف من باب الوزارة إلى بيته في خان الخليلي، وعليه يقترح المتوكل أن يُمَثَّل لمحمول القطعة بواسطة محمول عام مجرد كالمحمول (انتقل). أما الموضوع فواحد وهو المتنقّل، أي أحمد عاكف، على أساس أن محمول القطعة محمول أحادي[1].

وتتكون البنية الوصفية لحمل القطعة من المخصِّص الجِهي، وهو المخصِّص المتحقّق في الأفعال الدالة على الانتقال، واللواحق الدالة على مصدر الانتقال (أبواب الوزارة)، وهدفه (بيت أسرة أحمد عاكف في خان الخليلي)، ومحطاته (ميدان الملكة فريدة وميدان الأزهر)، والمشاركين أو المصاحبين في الانطلاق (جماعات الموظفين)[2].

---

(1) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 229-230

(2) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 231

أما الطبقة الثانية، وهي الطبقة التسويرية، فإن المتوكل لم يجد لها في هذه القطعة تحققا صوريا (صرفيا)، لكنه يجد أن بعض العبارات تكمّم الواقعة من حيث تكرارها أو تكرار بعض مراحلها (مضى يذرع الطوار)، أو من حيث إيقاع تحققها (فتريث قليلا)، (وكان من عادته)[1].

أما الطبقة التأطيرية فتتكون من المخصّص الزمني (المضي) المتحقق في محمولات الجمل الدالة على واقعة الانتقال من الوزارة إلى البيت، ومن لواحق زمنية ولواحق مكانية (انتصفت الساعة الثانية من مساء يوم من سبتمبر سنة 1941...)، (مقاهي عامرة ودكاكين...)، (كان الشارع طويلا في ضيق...). ويشير المتوكل إلى أن ما يشكّل اللواحق المكانية في هذه القطعة قطع فرعية أو فقرات تصف الأمكنة التي تؤطّر تنقل أحمد عاكف من باب الوزارة إلى خان الخليلي[2].

وفي المستوى العلاقي يميز المتوكل بين طبقة وَجهية وطبقة إنجازية. ولما كان نمط النص في هذه القطعة نمط السرد الموضوعي فإن السمة الوَجهية الغالبة هي سمة (موضوعي)؛ إذ لا توجد في القطعة لواحق وجهية سوى تلك الفقرات التي لا تندرج في الواقعة الأساسية، واقعة الانتقال، كالحوارات وبعض الفقرات الوصفية التي تبين موقف المؤلف مما يصف، كما في إحدى الفقرات التي بدأها المؤلف بقوله: (**ومن عجب** أنه عُدَّ، يوما، ممن يُعنَونَ بحسن هندامهم وأناقتهم...). ومما يترتب على كون النص سردا موضوعيا أن القوة الإنجازية فيه تكون (الإخبارَ) المحض، أي الإخبار الذي لا تصاحبه أية قوة إنجازية مستلزَمة، عدا الحوارات[3].

ويستنتج المتوكل العلاقات القائمة بين مكونات القطعة، ويراها مماثلة للعلاقات التي اقترِحت في البنية النموذج؛ إذ يحمل الموضوع (أحمد عاكف) الوظيفة الدلالية (المنفذ)، كما تحمل لواحق الطبقات الثلاث الوظائف الدلالية

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 232

(2) ينظر: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها

(3) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 232-233

الثانوية: (مصدر، هدف، محطة، زمان، مكان...) التي تحملها -عادة- هذه اللواحق نفسها حين ترد في الجملة[1].

وبالنسبة إلى الوظيفة التداولية المحور فيقسمها المتوكل -كما قسمها في البنية النموذج- على الذوات بحسب ورودها في القطعة. وعلى هذا يسند المحور الجديد إلى مجموعة من الذوات التي تُدرج لأول مرة: (أحمد عاكف)، (تيارات من الخلق)، (البواب النوبي)، (الصنّاع) وغيرها، وتبقى بعض هذه الذوات محاور جديدة، البواب النوبي مثلا؛ إذ لا يتكرر ذكره، في حين تتكرر بعض الذوات فتأخذ وظيفة المحور المعطى: (أحمد عاكف)، (أم أحمد عاكف)، (أبو أحمد عاكف) وغيرها. وينتقي المتوكل من بين المحاور المعطاة هذه (أحمد عاكف)، ليكون المحور المعطى الرئيس في القطعة، بل في الرواية بكاملها؛ لأنه الذات التي تستقطب أكبر قدر من المعلومات، فضلا عن أن هذه الذات تشكل أطول سلسلة محورية. أما الوظيفة التداولية (بؤرة الجديد) فيرى المتوكل أن تُسند إلى حمل القطعة برُمَّته على أساس أن واقعة الانتقال كلها، مع وقائعها الفرعية، هي المعلومة الجديدة في هذه المرحلة من الرواية[2].

ثم يتوقف المتوكل عند العلاقات الإحالية في القطعة، بصنفيها: (الخارجية التي تربط بين مكونات بنية القطعة والعالم الذي يشكل مرجعيتها، و(الداخلية التي تربط بين مكونات البنية بعضها ببعض، ويجد أن إحالات الصنف الأول استطاعت أن تربط مكونات القطعة بالواقعة العامة، الانتقال، وبوقائعها الفرعية (الانطلاق، التوجه...)، كما ربطتها بالذوات (أحمد عاكف، جماعات الموظفين، البواب النوبي...)، والأمكنة (أبواب الوزارة، ميدان الملكة فريدة، ميدان الأزهر، خان الخليلي...). وتربط إحالات الصنف الثاني بين مكونات القطعة داخليا، ويتحقق هذا الربط بالضمائر، كما في هذا المقطع: "انطلق **أحمد عاكف**... وكان من عادته... كان قلبه ينازعه إلى المقام القدم..."[3]، أو بالتكرار

(1) ينظر: المصدر نفسه 234
(2) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 234-235
(3) خان الخليلي 587

المعجمي، كما في قوله: "**مضى يذرع الطوار** في انتظار ترام يوصله إلى ميدان الملكة فريدة... **مضى يذرع الطوار** لأنه لم يكن يحتمل الجمود طويلا..."[1].

ويتظافر الصنفان من الإحالات، فضلا عن الأصناف الفرعية كإحالات البناء وإحالات التعيين، في خلق ترابط القطعة بما يحقق اتساقها وانسجامها[2].

هذا ملخص تحليل المتوكل للقطعة المختارة من رواية خان الخليلي، وما هو واضح للعيان أن المتوكل لم يتطرق إلى المستوى البلاغي، والسبب في ذلك أنه أجرى هذا التحليل قبل أن يقترح ذلك المستوى في مؤلف آخر[3]، غير أن بعض مكونات المستوى البلاغي وتحديدا (نمط الخطاب) كان حاضرا في التحليل بقوة.

وقد استطاع المتوكل، بلحاظ الطبيعة النمطية للخطاب وما يمكن أن تفرضه تلك الطبيعة على البنية، أن يجمل بعض المتغيرات التي تطرأ على البنية النموذج خضوعا لنمط الخطاب؛ ففي الخطابات الذاتية تزداد أهمية المستوى العلاقي، ويكون المستوى التمثيلي هامشيا؛ لأن الخطاب موجه توجيها ذاتيا، أي يحمل السمات الوَجهية الذاتية، كما أنه يحمل قوة إنجازية حرفية، قد تواكبها قوة إنجازية مستلزمة. وقد يتقلص المستوى التمثيلي إلى حد كبير حتى يكاد ينعدم، كما في الخطابات المعبرة عن الذاتيات (مواقف، انفعالات، أحاسيس...). وفي الخطابات الموضوعية تقل أهمية المستوى العلاقي، ويكون المستوى التمثيلي مهيمنا؛ إذ لا وجود للسمات الذاتية، ولا للقوة الإنجازية المستلزمة التي تبقى من خصائص الخطاب الذاتي؛ إن القوة الإنجازية الوحيدة الممكنة في الخطاب الموضوعي هي القوة الإنجازية الحرفية (الإخبار). ويتلاشى المستوى العلاقي إلى حدّ بعيد في الخطاب العلمي الصارم أو في حالات السرد المحض حتى يكاد ينعدم المخاطِب، وكأن الأحداث، كما يقول بنفنيست، تسرد نفسها[4].

(1) المصدر نفسه 594

(2) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 235-236

(3) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 27

(4) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 240-241

ويشير المتوكل إلى أن نمط القطعة (السردي الموضوعي) أدّى إلى عدم ورود بؤرة المقابلة؛ لأنها بؤرة خاصة بالنصوص الحجاجية القائمة على الحوار، بخلاف بؤرة الجديد التي من الممكن ورودها في أي نمط خطابي[1].

أما بالنسبة إلى العلاقات الإحالية "فإنها تظل واردة ببعديها: الخارجي والداخلي عبر مختلف أنماط الخطاب، إلا أنه من المتوقع أن تُستخدم العلاقات الإحالية المقامية في الخطاب المباشر أكثر من غيره (الخطاب غير المباشر). كما يُتوقع أن يُعتمد في الخطاب السردي، خاصة إذا كان مكتوبا، على الإحالات السياقية بالدرجة الأولى"[2].

يتضح من كل ما تقدم أن البنية النموذج للخطاب يمكن أن تجسدها بنية النص بطريقة مثلى مقارنةً بأقسام الخطاب الأخرى: (الجملة، المركب، الكلمة)؛ لأن الكثير من مكونات البنية النموذج لا تجد مكانها إلا في الخطاب الأوسع مساحةً والأكثر تعقيدًا، أي في النص. وبناءً عليه يمكن القول بأن إمكانية التحليل التي يتيحها النحو الوظيفي في مقاربة النص تجعل منه نحوا نصيا في أسسه ومبادئه أكثر من كونه نحوا جمليا.

لكن ما يجب التنبيه عليه أن فرضية التماثل بين الجملة والنص التي قالها سيمون ديك وأسهم المتوكل في صياغتها واختبارها، إنما هي فرضية تتعارض تماما مع الفرضية الأساسية التي قامت عليها لسانيات النص، ألا وهي فرضية التغاير بين الجملة والنص؛ إذ لو كانا متماثلين فلا داعي -حينئذٍ- لأن نأتي بلسانيات جديدة، فالتماثل بين الوحدتين يستلزم تماثلا في المقاربة نفسها، وهذا ما رفضه لسانيو النص، بل إنهم لم يقبلوا -أصلا- بفكرة توسيع لسانيات الجملة والاكتفاء بأداوتها في مقاربة النص؛ لأنهم وجدوا في النص بنية عليا ليست هي حاصلا لجمع بنيات الجمل المكوّنة له، وعليه فإن الدلالة الإجمالية للنص ليست هي حاصلا لجمع دلالات الجمل، بل هي دلالة كليّة تتحصّل من الجمل، ومن العلاقات بين الجمل، ومن الإحالات والوظائف التي تغمر النص برمته.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 243

(2) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 243

غير أن ما يمكن أن يخفف التعارض بين الفرضيتين، إن لم يقضِ عليه، هو أن التماثل بين الوحدتين عند الوظيفيين إنما هو تماثل في طريقة الاشتقاق، أي في الكيفية التي بمقتضاها يُنتج النص، أو بعبارة أدق هو تماثل في مرحلة إنتاجية محددة، هي مرحلة تأثير الوظائف التداولية والدلالية، وهذا مؤدّاه أنه تماثل في البنية التحتية للخطاب؛ لأنه يقتصر على مستوى التمثيل التحتي لبنية الخطاب بمفهوم الوظيفيين، وخلاصة الأمر أن البنية النموذج التي يقترحها الوظيفيون صالحة للعمل في مستوى الإنتاج لا في مستوى التأويل؛ لأنها تتيح للمحلل الانتقال من البنية التحتية إلى البنية السطحية فقط، ولا تتيح له العكس.

إن هذه الإشكالية قد استوقفت سيمون ديك والمتوكل، فحاول الأول أن يخرّجها بما أسماه (عملية الإسقاط)، أي إن ترتيب العناصر في البنية السطحية هو إسقاط لترتيبها في البنية التحتية، ومن ثم يمكن للمحلل أن ينتقل من المستوى السطحي إلى المستوى التحتي. ويبدو أن المتوكل لم يقتنع بكفاية هذا الاقتراح، ولعل هذا ما دعاه إلى القول بأن النحو الوظيفي يطمح إلى صياغة قواعد التعبير بكيفية تتيح الانتقال في الاتجاهين معا[1].

فإذا كان التماثل عند الوظيفيين تماثلا تحتيا فقط فربما لا يتعارض هذا مع مبدإ التغاير الذي يراه لسانيو النص؛ لأنهم -لسانيي النص- لم ينظروا إلى النص إلا على أنه بنية سطحية ظاهرة وإن كانت مصحوبة بظروف إنتاجية تواصلية مختلفة، ومن ثم فلا يعنيهم الكلام على البنية التحتية وما فيها، غير أن كلامنا هذا ليس مجرد محاولة للتوفيق بين المقاربتين، بل إنه تشخيص لخلل في المقاربة الوظيفية، نأمل أن يتحقق طموح الوظيفيين في تجاوزه.

وختاما لابد من القول إن مقاربة النص وظيفيا لم تجد في الثقافة العربية ما تستحقه من عناية واهتمام، وظلت، للأسف، مقصورة على جهود الباحث المغربي أحمد المتوكل، وحتى عند المتوكل لم تنل ما نالته الجملة في مؤلفاته؛ ولعل ذلك عائد إلى تأخر التفات الوظيفيين، ومنهم المتوكل، إلى ضرورة الانتقال إلى مجال النص؛ لأن الاقتصار على الجملة يتعارض مع مبادئ النحو الوظيفي وأسسه.

---

(1) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 272-273